

LIBRARY OF CONGRESS

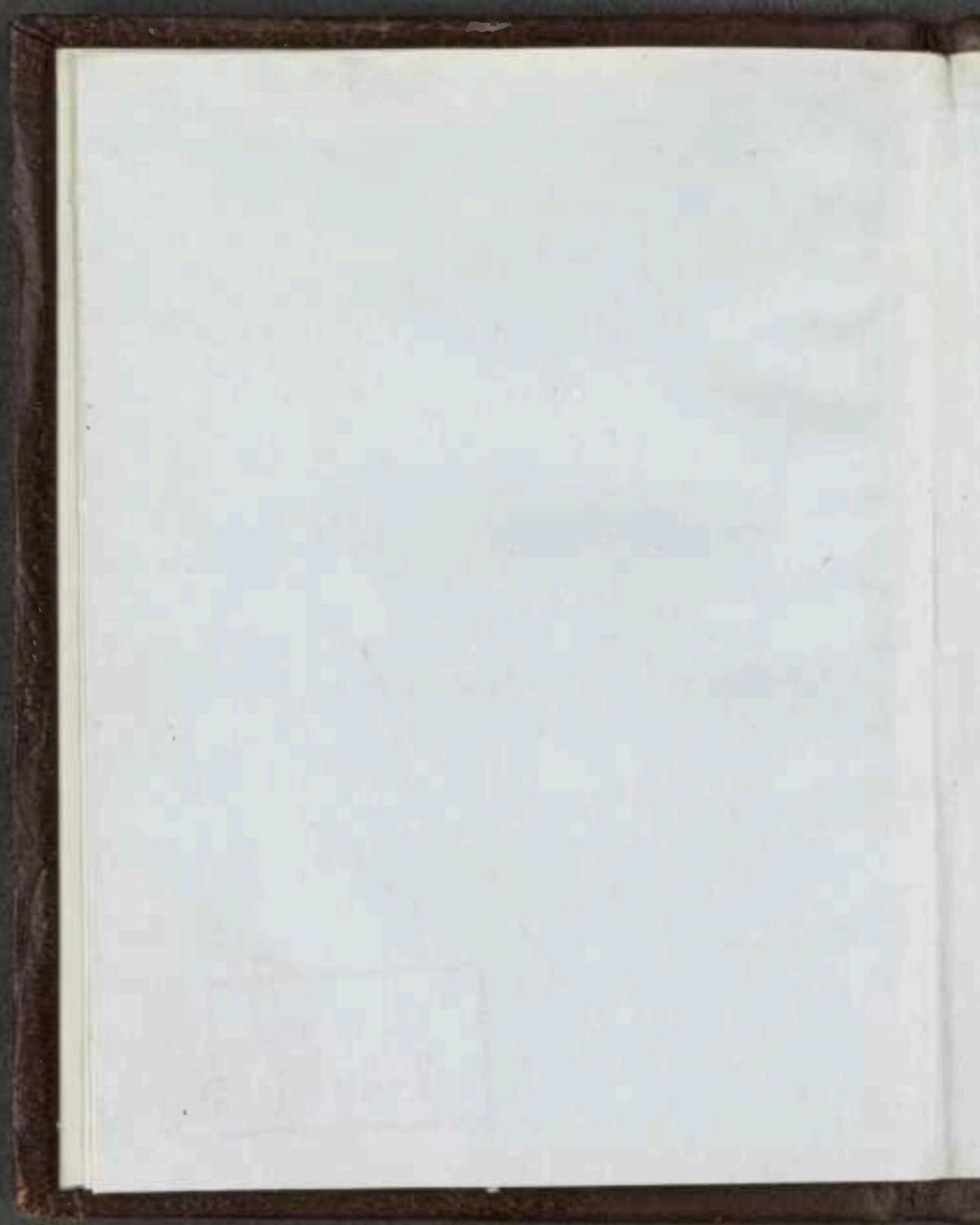


0 019 324 483-A

100-200  
100-200

24c.  
(N.Y.)

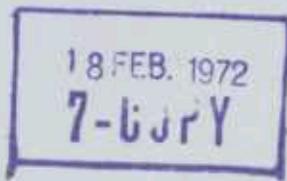




74-9634/3 Egypt. Constitution.

L.C.

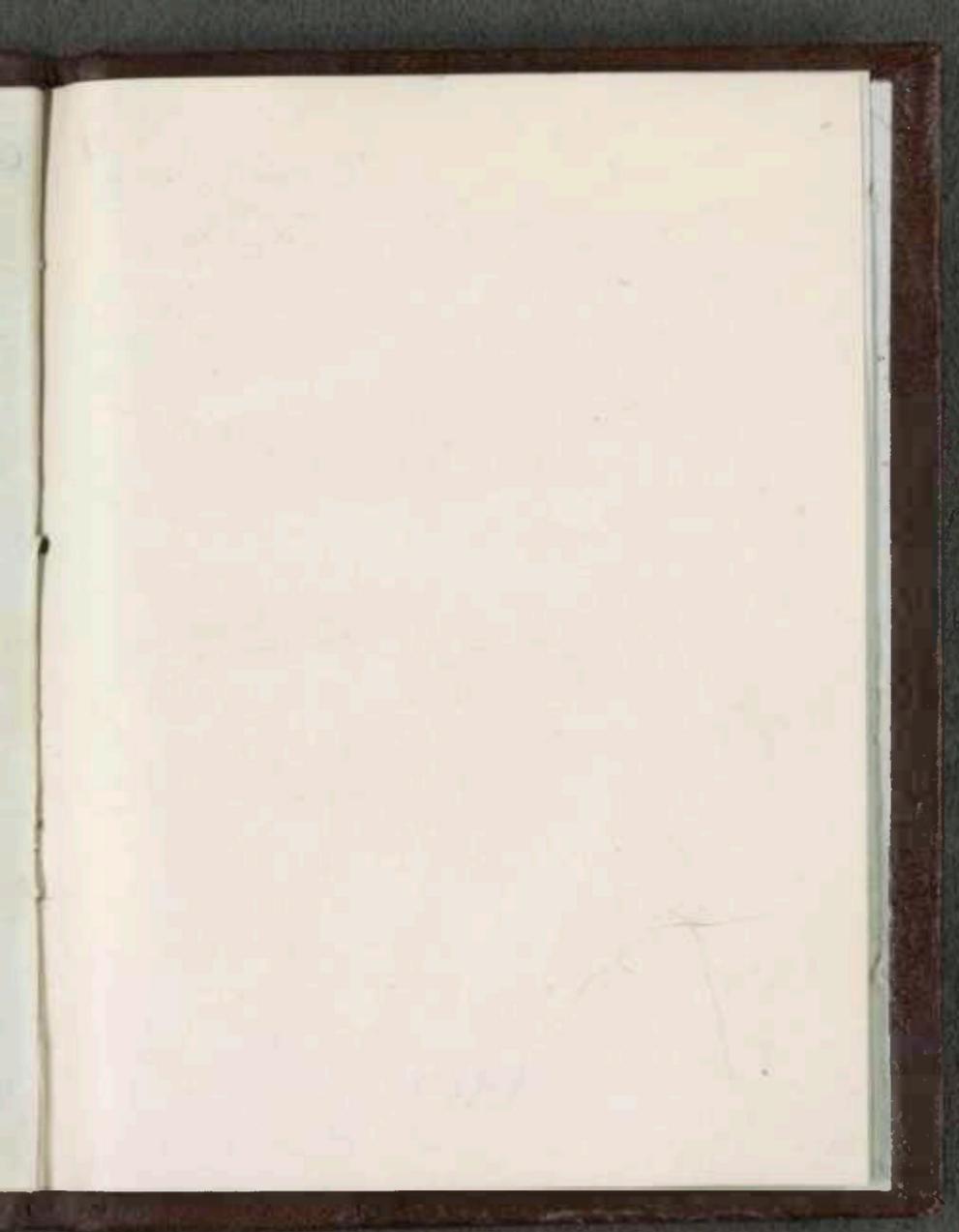
T.D.



٧  
جمهورية مصر العربية  
وزارة الاعلام  
هيئة الاستعلامات

الدستور الدائم  
لجمهورية مصر العربية

١٩٧١



Egypt. Constitution, 1971

جمهورية مصر العربية

وزارة الاعلام

هيئة الاستعلامات

الدستور الدائم  
لجمهورية مصر العربية

١٩٧١

١٩٧١

Law  
EGY

1

1971

كتاب ملخص  
القانون الجنائي

INPI

1581

## الباب الاول

### الدولة

\* مادة ١ : جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الامة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

\* مادة ٢ : الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

\* مادة ٣ : السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور .

\* مادة ٤ : الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر

العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات .

\* مادة ٥ : الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجندود والمتقنين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف في تعزيز قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني في مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني إلى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباهره تنظيماته بين الجماهير وفي مختلف الأجهزة التي تتضطلع بمسؤوليات العمل الوطني .

ويبيّن النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة وضمانات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطي ، على أن يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الأقل .

\* مادة ٦ : الجنسية المصرية ينظمها القانون .

## الباب الثاني المقومات الأساسية للمجتمع

### الفصل الأول

#### المقومات الاجتماعية والخالية :

- \* مادة ٧ : يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي .
- \* مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين
- \* مادة ٩ : الاسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الاصيل للأسرة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقالييد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصري .

- \* مادة ١٠ : تكفل الدولة حماية الأمة والطفولة ، وترعى النساء والشباب وتتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملائكتهم .

\* مادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة و عملها في المجتمع و مساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية

\* مادة ١٢ : يلتزم المجتمع برعاية الاخلاق و حمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الاصيلة ، و عليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية و القيم الخلقية الوطنية والترااث التاريخى للشعب و الحقائق العلمية و السلوك الاشتراكي و الاداب العامة وذلك في حدود القانون .

وتلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ و التمكين لها.

\* مادة ١٣ : العمل حق و واجب و شرف تكفله الدولة ويكون العاملون المتسارون محل تقدير الدولة و المجتمع .

ولا يجوز فرض أي عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولاء خدمة عامة وبمقابل عادل .

\* مادة ١٤ : الوظائف العامة حق للمواطنين وتكتلهم للقائمين بها لخدمة الشعب و تكفل الدولة حمايتهم

وقيامهم باداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب  
ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في  
الاحوال التي يحددها القانون .

\* مادة ١٥ : للمحاربين القدماء والمصابين في الحرب  
او بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الاولوية في  
فرص العمل وفقا للقانون .

\* مادة ١٦ : تكفل الدولة الخدمات الثقافية  
والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على  
توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها .

\* مادة ١٧ : تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي  
والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة  
والشيخوخة للمواطنين جميعا وذلك وفقا للقانون .

\* مادة ١٨ : التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامي  
في المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد  
الالزام الى مراحل اخرى ، وتشرف على التعليم  
كله وتكتف باستقلال الجامعات ومراكمز البحث  
العلمى وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين  
 حاجات المجتمع والانتاج .

\* مادة ١٩ : التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام .

\* مادة ٢٠ : التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجانية في مراحله المختلفة .

\* مادة ٢١ : محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه .

\* مادة ٢٢ : إنشاء الرتب المدنية محظوظ .

## الفصل الثاني

### المقومات الاقتصادية

\* مادة ٢٣ : ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الاجر بالانتاج وضمان حد ادنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول .

\* مادة ٢٤ : يسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج، وعلى توجيهها فائضها وفقا لخطة التنمية التي تتبعها الدولة .

\* مادة ٢٥ : لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستقلة

\* مادة ٢٦ : للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي ارباحها ، ويلتزمون بتنمية الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الانتاجية وفقاً للقانون ، والمحافظة على أدوات الانتاج واجب وطني .

ويكون تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود خمسين في المائة من عدد اعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصفار الفلاحين وصفار الحرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

\* مادة ٢٧ : يشترك المنفعون في ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً لقانون .

\* مادة ٢٨ : ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل .

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الاسس العلمية الحديثة .

\* مادة ٢٩ : تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة انواع ، الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

\* مادة ٣٠ : الملكية العامة هي ملكية الشعب . وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام . ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية في خطة التنمية .

\* مادة ٣١ : الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ويساهم لها الادارة الذاتية .

\* مادة ٣٢ : الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل وينظم القانون اداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومى وفي اطار خطة التنمية دون انحراف او استغلال ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

\* مادة ٣٣ : للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها

سندًا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي  
ومصدرا لرفاهية الشعب .

\* مادة ٣٤ : الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض  
الحراسة عليها الا في الاحوال المبينة في القانون  
وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة  
ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الارث فيها  
مكتفول .

\* مادة ٣٥ : لا يجوز التأمين الا لاعتبارات الصالح  
العام وبقانون ، وم مقابل تعويض .

\* مادة ٣٦ : المصادر العامة للأموال محظورة ،  
ولا تجوز المصادر الخاصة الا بحكم قضائي .

\* مادة ٣٧ : يعين القانون الحد الاقصى للملكية  
الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعي  
من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب  
العاملة على مستوى القرية .

\* مادة ٣٨ : يقوم النظام الضريبي على العدالة  
الاجتماعية .

مادة ٣٩ : الادخار واجب وطني تحميه الدولة  
وتشجعه وتنظمه .



### الباب الثالث

#### الحريات والحقوق والواجبات العامة

\* مادة ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

\* مادة ٤١ : الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تقتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمها ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضي المختص او النيابة العامة وذلك وفقا لاحكام القانون .  
ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي .

\* مادة ٤٢ : كل مواطن يقبض عليه او يحبس او تقييد حريته بأى قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ولا يجوز ايذاؤه بدنيا او معنويا

كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة  
للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة  
شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدى ولا يعول  
عليه .

\* مادة ٤٣ : لا يجوز اجراء أي تجربة طبية أو علمية  
على أي إنسان بغير رضائه الحر .

\* مادة ٤٤ : للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا  
تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب وفقا لاحكام  
القانون .

\* مادة ٤٥ : لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها  
القانون .

وللإرسلات البريدية والبرقية والمحادثات  
التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة  
وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع  
عليها أو رقابتها الا بأمر قضائي مسبب ولمدة  
محددة ووفقا لاحكام القانون .

\* مادة ٤٦ : تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية  
ممارسة الشعائر الدينية .

\* مادة ٤٧ : حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والتقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى .

\* مادة ٤٨ : حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور ، ويجوز استثناء في حالة اعلان الطوارئ او زمن الحرب ان يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الامور التي تتصل بالسلامة العامة او اغراض الامن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون .

\* مادة ٤٩ : تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفنى والثقافى وتتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

\* مادة ٥٠ : لايجوز أن تحظر على أي مواطن الاقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالاقامة في مكان معين إلا في الاحوال المبينة في القانون .

\* مادة ٥١ : لا يجوز ابعاد اي مواطن عن البلاد او منعه من العودة اليها .

\* مادة ٥٢ : للمواطين حق الهجرة الدائمة او الموقوتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

\* مادة ٥٣ : تمنح الدولة حق الالتجاء السياسي لكل اجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب او حقوق الانسان أو السلام أو العدالة . وتسلیم اللاجئين السياسيين محظوظ .

\* مادة ٥٤ : للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً دون حاجة الى اخطار سابق، ولا يجوز لرجال الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون .

\* مادة ٥٥ : للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر انشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع او سريا او ذات طابع عسكري .

\* مادة ٥٦ : انشاء النقابات والاتحادات على اساس

ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية  
الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في  
تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى  
الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين اعضائها  
وحماية اموالها .

وهي ملزمة بمساعدة اعضائها عن سلوكهم في  
ممارسة نشاطهم وفق موانئق شرف اخلاقية ،  
وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا  
لاعضائها .

\* مادة ٥٧ : كل اعتداء على الحرية الشخصية او  
حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق  
والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون  
جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة  
عنها بالقادم ، وتケفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع  
عليه الاعتداء .

\* مادة ٥٨ : الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ،  
والتجنيد اجبارى وفقا للقانون .

\* مادة ٥٩ : حماية المكاتب الاشتراكية ودعمها  
والحفاظ عليها واجب وطني .

\* مادة ٦٠ : الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة  
أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

\* مادة ٦١ : أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب  
وفقا للقانون .

\* مادة ٦٢ : للمواطن حق الانتخاب والترشح وابدأء  
الرأي في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ومساهمته  
في الحياة العامة واجب وطني .

\* مادة ٦٣ : لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة  
كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون مخاطبة السلطات  
العامة باسم الجماعات الا للهيئات النظامية  
والأشخاص الاعتبارية .

## الباب الرابع

### سيادة القانون

- \* مادة ٦٤ : سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .
- \* مادة ٦٥ : تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمان اساسيات لحماية الحقوق والحريات .
- \* مادة ٦٦ : العقوبة شخصية .  
ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .
- \* مادة ٦٧ : المتهم ببراء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . وكل متهم في جنائية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .
- \* مادة ٦٨ : التقاضي حق مصون ومكفول للناس

كافحة ، ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتتكلف الدولة تقريب جهات القضاء من المقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

ويحظر النص في القوانين على تحصين اى عمل او قرار اداري من رقابة القضاء .

\* مادة ٦٩ : حق الدفاع أصللة او بالوكالة مكفول .  
ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

\* مادة ٧٠ : لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الاحوال التي يحددها القانون .

\* مادة ٧١ : يبلغ كل من يقبض عليه او يعتقل بأسباب القبض عليه او اعتقاله فورا ، ويكون له حق الاتصال بين يرى ابلاغه بما وقع او الاستعانة به على الوجه الذى ينظمها القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة والا وجوب الانفراج حتما .

\* مادة ٧٢ : تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب  
ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من  
جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب  
عليها القانون ، وللمحكوم له في هذه الحالة حق  
رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة



## الباب الخامس

### نظام الحكم

#### الفصل الاول

##### رئيس الدولة

\* مادة ٧٣ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والماضي الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني .

\* مادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري ، أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

\* مادة ٧٥ : يشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون ممتلكاً بحقوقه المدنية والسياسية . ولا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

\* مادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه ويتم الترشيح في مجلس الشعب لنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلاثة أعضائه على الأقل ، ويعرض المرشح الحاصل علىأغلبية ثلاثة أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء . فان لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره . وتنبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

\* مادة ٧٧ : مدة الرياسة سنتين ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

\* مادة ٧٨ : تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوما ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لاي سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرياسة حتى يتم اختيار خلفه .

\* مادة ٧٩ : يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه »

\* مادة ٨٠ : يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية . ولا يسرى تعديل المرتب اثناء مدة الرياسة التي تقرر فيها التعديل .

ولا يجوز لرئيس الجمهورية ان يتصرف فى أي مرتب او مكافأة اخرى .

\* مادة ٨١ : لا يجوز لرئيس الجمهورية اثناء مدة رئاسته ان يزاول مهنة حرة او عملا تجاري او ماليا او صناعيا او ان يشتري او يستأجر شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او بيعها شيئا من امواله او ان يقايسها عليه .

\* مادة ٨٢ : اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أذاب عنه نائب رئيس الجمهورية .

\* مادة ٨٣ : اذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الشعب .

\* مادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، واذا كان المجلس منحل حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط الا يرشح ايهما للرئاسة .

ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

\* مادة ٨٥ : يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى او بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث اعضاء مجلس الشعب على الاقل ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي اعضاء المجلس .

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل في الاتهام .

وتكون محكمة رئيس الجمهورية امام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها واجراءات المحاكمة امامها ويحدد العقاب .

وإذا حكم بادانته أعفى من منصبه مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى .

الفصل الثاني  
السلطة التشريعية  
مجلس الشعب

\* مادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

\* مادة ٨٧ : يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة ، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على الا يقل عن ثلاثة وخمسين عضواً، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام .

ويبيّن القانون تعريف العامل والفلاح .  
ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

\* مادة ٨٨ : يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب . ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء على أن يتم الاقتراع تحت اشراف أعضاء من هيئة قضائية .

\* مادة ٨٩ : يجوز للعاملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب . وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقاً لاحكام القانون .

\* مادة ٩٠ : يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهوري ، وأن أرعى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون »

\* مادة ٩١ : يتلقى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .

\* مادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .

ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال السنتين  
يوما السابقة على انتهاء منتهـه .

\* مادة ٩٣ : يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية  
أعضائه . وتخصم محكمة النقض بالتحقيق في صحة  
الطعون المقدمة الى المجلس بعد احالتها اليها من  
رئيسه ، ويجب احالة الطعن الى محكمة النقض  
خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ،  
ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من  
تاريخ احالته الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذي انتهت اليه  
المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن  
خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق  
على المجلس .

ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر  
بأغلبية ثلثي اعضاء المجلس .

\* مادة ٩٤ : اذا خلا مكان احد الاعضاء قبل انتهاء  
منتهـه انتخب او عين خلف له خلال ستين يوما من  
تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان .

وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكملة  
لدة عضوية سلفه .

\* مادة ٩٥ : لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة  
عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال  
الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو  
أن يقايضها عليه أو أن يرم مع الدولة عقداً  
بوضفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً .

\* مادة ٩٦ : لا يجوز اسقاط عضوية أحد أعضاء  
المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار او فقد أحد  
شروط العضوية او صفة العامل او الفلاح التي  
انتخب على أساسها او أخل بواجبات عضويته .  
ويجب ان يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس  
بأغلبية ثلثي أعضائه .

\* مادة ٩٧ : مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة  
أعضائه .

\* مادة ٩٨ : لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عمباً  
يبدونه من الافكار والاراء في آداء اعمالهم في المجلس  
او في لجانه .

\* مادة ٩٩ : لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا باذن سابق من المجلس .

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين اخذ اذن رئيس المجلس .

ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء .

\* مادة ١٠٠ : مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب ، ويجوز في الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته في مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشعب في غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التي تصدر فيه باطلة .

\* مادة ١٠١ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر فإذا لم يدع ، يجتمع بحكم الدستور في اليوم المذكور . ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل .

ويفرض رئيس الجمهورية دورته العادبة ولا يجوز  
نفسها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .

\* مادة ١٠٢ : يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب  
لجتماع غير عادي ، وذلك في حالة الضرورة ، أو  
بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء  
مجلس الشعب .

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير  
العادى .

\* مادة ١٠٣ : ينتخب مجلس الشعب رئيساً له  
ووكيلين في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوي  
العادى لمدة هذا الدور وإذا خلا مكان أحدهم  
انتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية منتهته .

\* مادة ١٠٤ : يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم  
اسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه .

\* مادة ١٠٥ : لمجلس الشعب وحده المحافظة على  
النظام داخله ، ويتولى ذلك رئيس المجلس .

\* مادة ١٠٦ : جلسات مجلس الشعب علنية .

ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية او الحكومة او بناء على طلب رئيسه او عشرين من اعضائه على الاقل . ثم يقرر المجلس ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية او سرية .

\* مادة ١٠٧ : لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور اغلبية اعضائه .

ويتخذ المجلس قراراته بالاغلبية المطلقة للحاضرين وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها اغلبية خاصة . ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة . وعند تساوى الاراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة فى شأنه مرفوضا .

\* مادة ١٠٨ : لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون ويجب ان يكون التفويض لمدة محددة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والاسس التي تقوم عليها ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في اول جلسة بعد انتهاء مدة

التفويض ، فاذا لم ت تعرض او عرضت ولم يوافق مجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

\* مادة ١٠٩ : لرئيس الجمهورية ولكل عضو من اعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .

\* مادة ١١٠ : يحال كل مشروع قانون الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، على انه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من اعضاء مجلس الشعب فانها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها امام لجنة خاصة لابداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها . وبعد ان يقرر المجلس ذلك .

\* مادة ١١١ : كل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمها ثانية في نفس دور الانعقاد .

\* مادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها .

\* مادة ١١٣ : اذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون اقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثة يوما من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فاذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانونا وأصدر .

وإذ رد في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره  
ثانية بأغلبية ثلثى اعضائه اعتبر قانونا وأصدر .

\* مادة ١١٤ : يقر مجلس الشعب الخطة العامة  
لتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويحدد القانون طريقة اعداد الخطة وعرضها  
على مجلس الشعب .

\* مادة ١١٥ : يجب عرض مشروع الموازنة العامة  
على مجلس الشعب قبل شهرين على الاقل من بدء  
السنة المالية .

ولا تعتبر نافذة الا بموافقته عليها .  
ويتم التصويت على مشروع الموازنة ببابا بابا  
وتصدر بقانون ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل  
مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة . و اذا لم يتم  
اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمرن  
بالموازنة القديمة الى حين اعتمادها .

ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة . كما يحدد  
السنة المالية .

\* مادة ١١٦ : تجب موافقة مجلس الشعب على نقل  
أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة

وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو زائد في  
تقديراتها وتصدر بقانون .

\* مادة ١١٧ : يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها .

\* مادة ١١٨ : يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت عليه ببابا بابا . ويصدر بقانون .

كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز  
المركزي للمحاسبات وملحوظاته على مجلس  
الشعب .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى .

\* مادة ١١٩ : انشاء الضرائب العامة وتعديلها او  
الفاؤها لا يكون الا بقانون .  
ولا يعفى أحد من أدائها الا في الاحوال المبينة  
في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب  
أو الرسوم إلا في حدود القانون .

\* مادة ١٢٠ : ينظم القانون القواعد الاساسية لجباية الاموال العامة واجراءات صرفها .

\* مادة ١٢١ : لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه انفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة مجلس الشعب .

\* مادة ١٢٢ : يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والكافيات التي تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تولى تطبيقها .

\* مادة ١٢٣ : يحدد القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنع الالترامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين احوال التصرف بالجانب في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن اموالها المنقوله والقواعد والاجراءات المنظمة لذلك .

\* مادة ١٢٤ : لكل عضو من اعضاء مجلس الشعب ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء او احد نوابه او احد الوزراء او نوابهم استئلة في اى موضوع يدخل في اختصاصاتهم .

وعلى رئيس مجلس الوزراء او نوابه او الموزراء  
او من ينوبونه الاجابة عن استئلة الاعضاء .

ويجوز للعضو سحب السؤال في اى وقت ولا  
يجوز تحويله في نفس الجلسة الى استجواب .

\* مادة ١٢٥ : لكل عضو من اعضاء مجلس الشعب  
حق توجيه استجوابات الى رئيس مجلس الوزراء  
او نوابه او الوزراء او نوابهم لمحاسبتهم في الشئون  
التي تدخل في اختصاصاتهم .

وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة ايام  
على الاقل من تقديمها الا في حالات الاستعجال التي  
يراهما المجلس وبموافقة الحكومة .

\* مادة ١٢٦ : الوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب  
عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسؤول عن  
اعمال وزارته .

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد  
نواب رئيس مجلس الوزراء او أحد الوزراء او  
نوابهم ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة الا بعد  
استجواب ، وبناء على اقتراح عشر اعضاء المجلس

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطاب  
قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمها .

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

\* مادة ١٢٧ : مجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب  
عشر اعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء  
ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس .

ولايجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب  
موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من  
تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريرا  
يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمنا عناصر  
الموضوع وما انتهى اليه من رأى في هذا الشأن  
وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس  
خلال عشرة أيام ، فإذا عاد المجلس إلى اقراره  
من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض  
موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على  
الاستفتاء الشعبي .  
ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوما من

تاريخ الاقرارات الاخير للمجلس وتقى جلسات  
المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة  
اعتبر المجلس منحلاً . والا قبل رئيس الجمهورية  
استقالة الوزارة .

\* مادة ١٢٨ : اذا قرر المجلس سحب الثقة من  
احد نواب رئيس مجلس الوزراء او الوزراء او  
نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه .

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته الى رئيس  
الجمهورية اذا تقرر مسئوليته امام مجلس  
الشعب .

\* مادة ١٢٩ : يجوز لعشرين عضواً على الاقل من  
اعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة  
لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه

\* مادة ١٣٠ : لاعضاء مجلس الشعب ابداء رغبات  
في موضوعات عامة الى رئيس مجلس الوزراء او  
احد نوابه او احد الوزراء .

\* مادة ١٣١ : لمجلس الشعب ان يكون لجنة خاصة  
او يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط احدى

المصالح الادارية أو المؤسسات العامة او اى جهاز تنفيذى او ادارى او اى مشروع من المشروعات العامة وذلك من اجل تقصى الحقائق ، وابلاغ المجلس بحقيقة الاوضاع المالية او الادارية او الاقتصادية او اجراء تحقيقات في اى موضوع يتعلق بعمل من الاعمال السابقة .

وللجنة في سبيل القيام بمهمتها ان تجمع ما تراه من أدلة ، وان تطلب سماع من قرئ سمعاً اقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والادارية ان تستجيب الى طلبها وان تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق او مستندات او غير ذلك .

\* مادة ١٣٢ : يلقى رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة ، وله الحق في القاء اى بيانات أخرى أمام المجلس .

ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية .

\* مادة ١٣٣ : يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب برنامج الوزارة .

ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج .  
\* مادة ١٣٤ : يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه  
والوزراء ونوابهم ان يكونوا أعضاء في مجلس  
الشعب كما يجوز لغير الاعضاء منهم حضور  
جلسات المجلس ولجانه .

\* مادة ١٣٥ : يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء  
في مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام . ولهم  
ان يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا  
يكون للوزير صوت معدود عند اخذ الرأى الا اذا  
كان من الاعضاء .

\* مادة ١٣٦ : لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس  
الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب  
ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات  
المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثة أيام ، فاذا  
اقررت الغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم  
الحل ، اصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين  
لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد  
لا يجاوز ستين يوما من تاريخ اعلان نتيجة  
الاستفتاء .

ويجتمع المجلس الجديد خلال الايام العشرة  
التالية لاتمام الانتخاب .

### ( الفصل الثالث )

#### السلطة التنفيذية

##### الفرع الاول

###### رئيس الجمهورية

\* مادة ١٣٧ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

\* مادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفن على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور .

\* مادة ١٣٩ : لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم .

وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية .

\* مادة ١٤٠ : يؤدى نائب رئيس الجمهورية ، أمام

رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام منصبه  
اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ ملخصا على  
النظام الجمهوري ، وأن احترم الدستور  
والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية  
كاملة وأن أحافظ على استقلال أنطون وسلامة  
أراضيه »

\* مادة ١٤١ : يعين رئيس الجمهورية — رئيس  
مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم  
من مناصبهم .

\* مادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس  
الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة  
الجلسات التي يحضرها كما يكون له حق طلب  
تقارير من الوزراء .

\* مادة ١٤٣ : يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين  
وال العسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على  
الوجه المبين في القانون .

كما يعتمد ممثل الدول الأجنبية السياسيين .

\* مادة ١٤٤ : يصدر رئيس الجمهورية اللوائح الالزمه لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها وله أن يفوض غيره في اصدارها، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات الالزمه لتنفيذها .

\* مادة ١٤٥ : يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط .

\* مادة ١٤٦ : يصدر رئيس الجمهورية القرارات الالزمه لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة .

\* مادة ١٤٧ : اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها اذا كان المجلس قائما وتعرض في اول اجتماع له في حالة الحل او وقف جلساته فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك واذا عرضت ولم يقررها

المجلس زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون  
الا اذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفقرة  
السابقة او تسوية ما ترتب على اثارها بوجهه  
آخر .

\* مادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ  
على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا  
الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر  
يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الامر  
على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الاحوال يكون اعلان حالة الطوارئ  
 لمدة محددة ولا يجوز مدتها الا بموافقة مجلس  
 الشعب .

\* مادة ١٤٩ : لرئيس الجمهورية حق العفو عن  
العقوبة او تخفيتها ، أما العفو الشامل فلا يكون  
 الا بقانون .

\* مادة ١٥٠ : رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى  
للحرب المسلحة وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة  
مجلس الشعب .

\* مادة ١٥١ : رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويلفها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للاوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الموازنة يجب موافقة مجلس الشعب عليها .

\* مادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

## الفرع الثاني

### الحكومة

\* مادة ١٥٣ : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وت تكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

\* مادة ١٥٤ : يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائباً وزيراً أن يكون مصرياً بالغاً من العمر خمساً وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متعمقاً بكمال حقوقه المدنية والسياسية .

\* مادة ١٥٥ : يؤدي أعضاء الوزارة أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ ملخصاً على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

\* مادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

١ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والشرف على تنفيذها وقتاً لقوانين وقرارات الجمهورية .

ب - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة

ج — اصدار القرارات الادارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

د — اعداد مشروعات القوانين والقرارات .

ه — اعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

و — اعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

ز — عقد القروض ومنحها وفقا لاحكام الدستور .

ح — ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

\* مادة ١٥٧ : الوزير هو الرئيس الادارى الاعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها .

\* مادة ١٥٨ : لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرفة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه .

\* مادة ١٥٩ : لرئيس الجمهورية ولجلس الشعب  
حق احالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من  
جرائم اثناء تأدية اعمال وظيفته او بسيبها

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء  
على اقتراح يقدم من خمس اعضائه على الاقل .  
ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي اعضاء  
المجلس .

\* مادة ١٦٠ : يقف من يتهم من الوزراء عن عمله الى  
ان يفصل في أمره ولا يحول انتهاء خدمته دور  
اقامة الدعوى عليه او الاستمرار فيها . وتكون  
محاكمة الوزير واجراءات المحاكمة وضماناتها  
والعقاب على الوجه المبين بالقانون .

وتسرى هذه الاحكام على نواب الوزراء .

### الفرع الثالث

#### الادارة المحلية

\* مادة ١٦١ : تقسم جمهورية مصر العربية الى  
وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها  
المحافظات والمدن والقرى ويجوز انشاء وحدات

ادارية اخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا  
اقتضت المصلحة العامة ذلك .

\* مادة ١٦٢ : تشكل المجالس الشعبية المحلية  
تدريجيا على مستوى الوحدات الادارية عن طريق  
الانتخاب المباشر .

على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على  
الاقل من العمال والفلاحين .

ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .  
ويكون اختيار رؤساء ووكلا المجالس بطريق  
الانتخاب من بين الاعضاء .

\* مادة ١٦٣ : يبين القانون طريقة تشكيل المجالس  
الشعبية المحلية و اختصاصاتها و مواردها المالية  
وضمانات أعضائها و علاقاتها بمجلس الشعب  
والحكومة ودورها في اعداد وتنفيذ خطة التنمية  
وفي الرقابة على اوجه النشاط المختلفة .

#### الفرع الرابع

#### المجالس القومية المتخصصة

\* مادة ١٦٤ : تنشأ مجالس متخصصة على المستوى  
القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في

جميع مجالات النشاط القومي وتكون هذه المجالس  
تابعة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها  
و اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

#### الفصل الرابع السلطة القضائية

\* مادة ١٦٥ : السلطة القضائية مستقلة ، و تتولاها  
الحاكم على اختلاف أنواعها و درجاتها ، و تصدر  
أحكامها وفق القانون .

\* مادة ١٦٦ : القضاة مستقلون لا سلطان عليهم  
في قضائهم لغير القانون .  
ولا يجوز لایة سلطة التدخل في القضايا او في  
شؤون العدالة .

\* مادة ١٦٧ : يحدد القانون هيئات القضائية  
و اختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين  
شروط واجراءات تعيين اعضائها ونقلهم .

\* مادة ١٦٨ : القضاة غير قابلين للعزل . وينظم  
القانون مساعلتهم تأديبيا .

\* مادة ١٦٩ : جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت  
المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام او الاداب .

وفي جميع الاحوال يكون النطق بالحكم في جلسة  
علنية .

\* مادة ١٧٠ : يسهم الشعب في اقامة العدالة على  
الوجه وفي الحدود المبينة في القانون .

\* مادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة  
ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيما  
يتولون القضاء فيها .

\* مادة ١٧٢ : مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة  
ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى  
التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

\* مادة ١٧٣ : يقوم على شئون الهيئات القضائية  
مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ، ويبين  
القانون طريقة تشكيله و اختصاصاته وقواعد سير  
العمل فيه . ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين  
التي تنظم شئون الهيئات القضائية .

### الفصل الخامس المحكمة الدستورية العليا

\* مادة ١٧٤ : المحكمة الدستورية العليا هيئه قضائية  
مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية  
مقرها مدينة القاهرة .

\* مادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

ويعين القانون الاختصاصات الاخرى للمحكمة وينظم الاجراءات التي تتبع امامها .

\* مادة ١٧٦ : ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا وبين الشروط الواجب توافرها في اعضائها وحقوقهم وحصاناتهم .

\* مادة ١٧٧ : اعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل وتتولى المحكمة مسألة ائحة ائتها على الوجه المبين بالقانون

\* مادة ١٧٨ : تنشر في الجريدة الرسمية الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يتربى على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار .

## الفصل السادس

### المدعى العام الاشتراكي

\* مادة ١٧٩ : يكون المدعى العام الاشتراكي مسؤولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

## الفصل السابع

### القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني

\* مادة ١٨٠ : الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب الفضال الشعبي الاشتراكية ، ولا يجوز لایة هیئة او جماعة انشاء تشكيلات عسكرية او شبہ عسكرية ويبين القانون شروط الخدمة والترقية للقوات المسلحة .

\* مادة ١٨١ : تنظم التعبئة العامة وفقاً للقانون .

\* مادة ١٨٢ : ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطني » ويتولى رئيس الجمهورية رئيسه ، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ويبين القانون اختصاصاته الأخرى

\* مادة ١٨٣ : ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور .

## الفصل الثامن

### الشرطة

\* مادة ١٨٤ : الشرطة هيئه مدنية نظامية ، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية ، وتؤدي الشرطة واجبها في خدمة الشعب ، وتتفلل للمواطنين الطمأنينة والامن ، وتسهر على حفظ النظام والامن العام والآداب . وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .



## الباب السادس

### أحكام عامة وانتقالية

\* مادة ١٨٥ : مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .

\* مادة ١٨٦ : يبين القانون العلم المصرى والاحكام الخاصة به ، كما يبين شعار الدولة والاحكام الخاصة به .

\* مادة ١٨٧ : لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يتربى عليها اثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

\* مادة ١٨٨ : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم اصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها الا اذا حددت لذلك ميعادا آخر .

\* مادة ١٨٩ : لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة او اكثر من مواد الدستور ويجب ان يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلاها والاسباب الداعية الى هذا التعديل فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب ان يكون موقعا من ثلث اعضاء المجلس على الاقل .

وفي جميع الاحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية اعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز اعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش ، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلاها ، فإذا وافق على التعديل ثالثاً عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه في شأنه .

فإذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

\* مادة ١٩٠ : تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالى  
بانقضاء ست سنوات من تاريخ اعلان انتخابه  
رئيساً للجمهورية العربية المتحدة .

\* مادة ١٩١ : كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً ونافذاً ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور .

\* مادة ١٩٢ : تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بانشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

\* مادة ١٩٣ : يعمل بهذا الدستور من تاريخ اعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

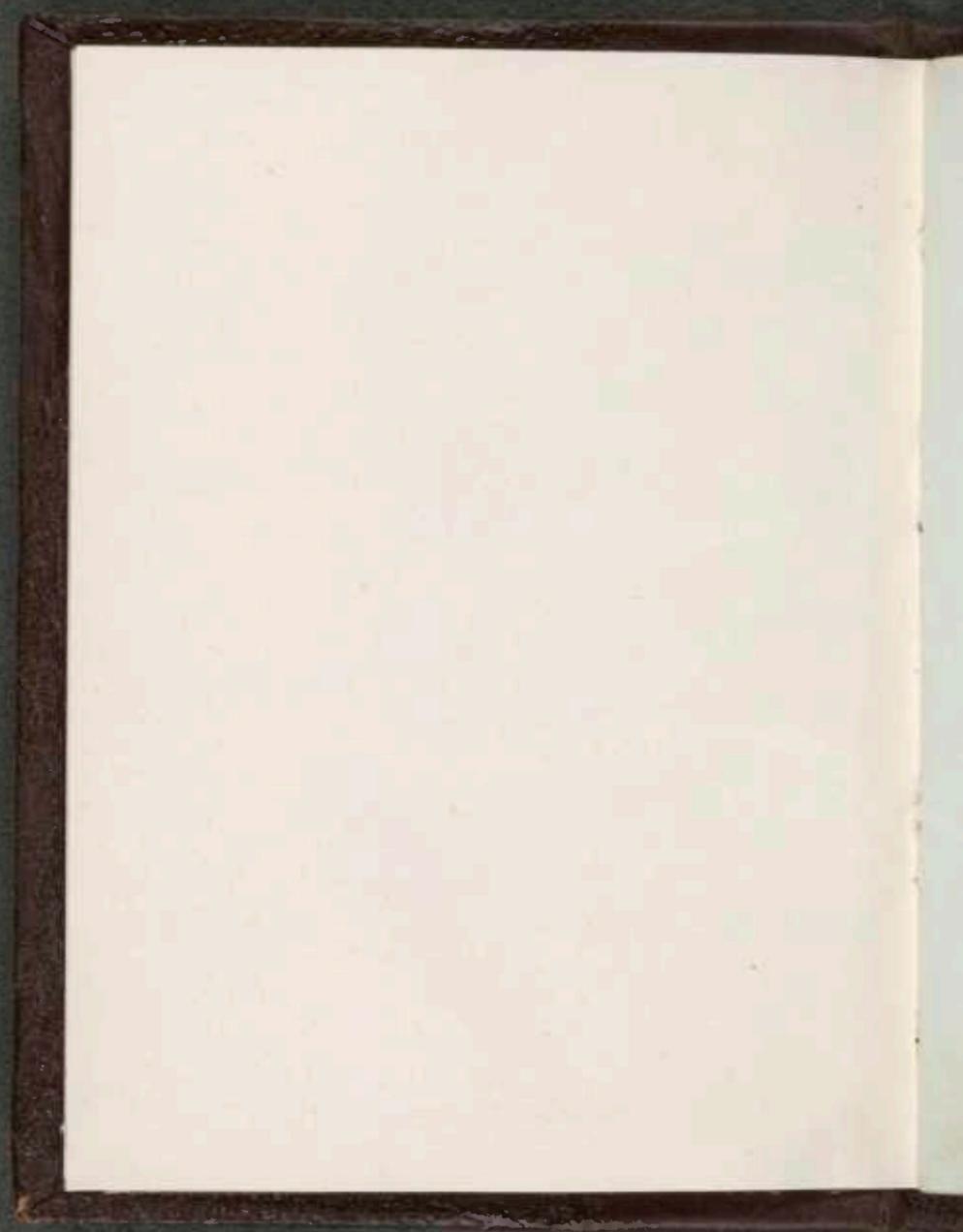
وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ  
وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ

وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ  
وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ

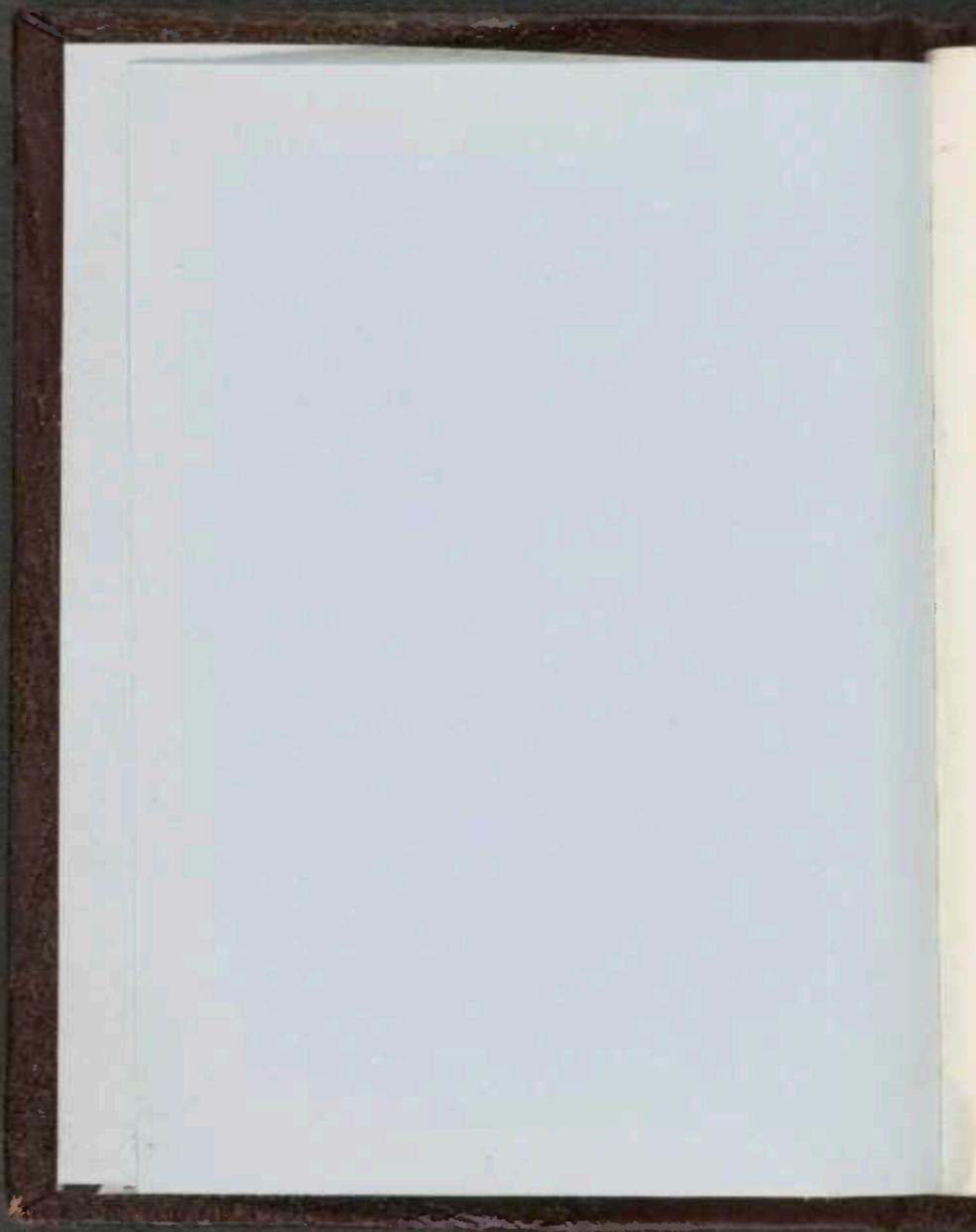
وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ  
وَالْمُؤْمِنُونَ  
وَالْمُؤْمِنَاتُ

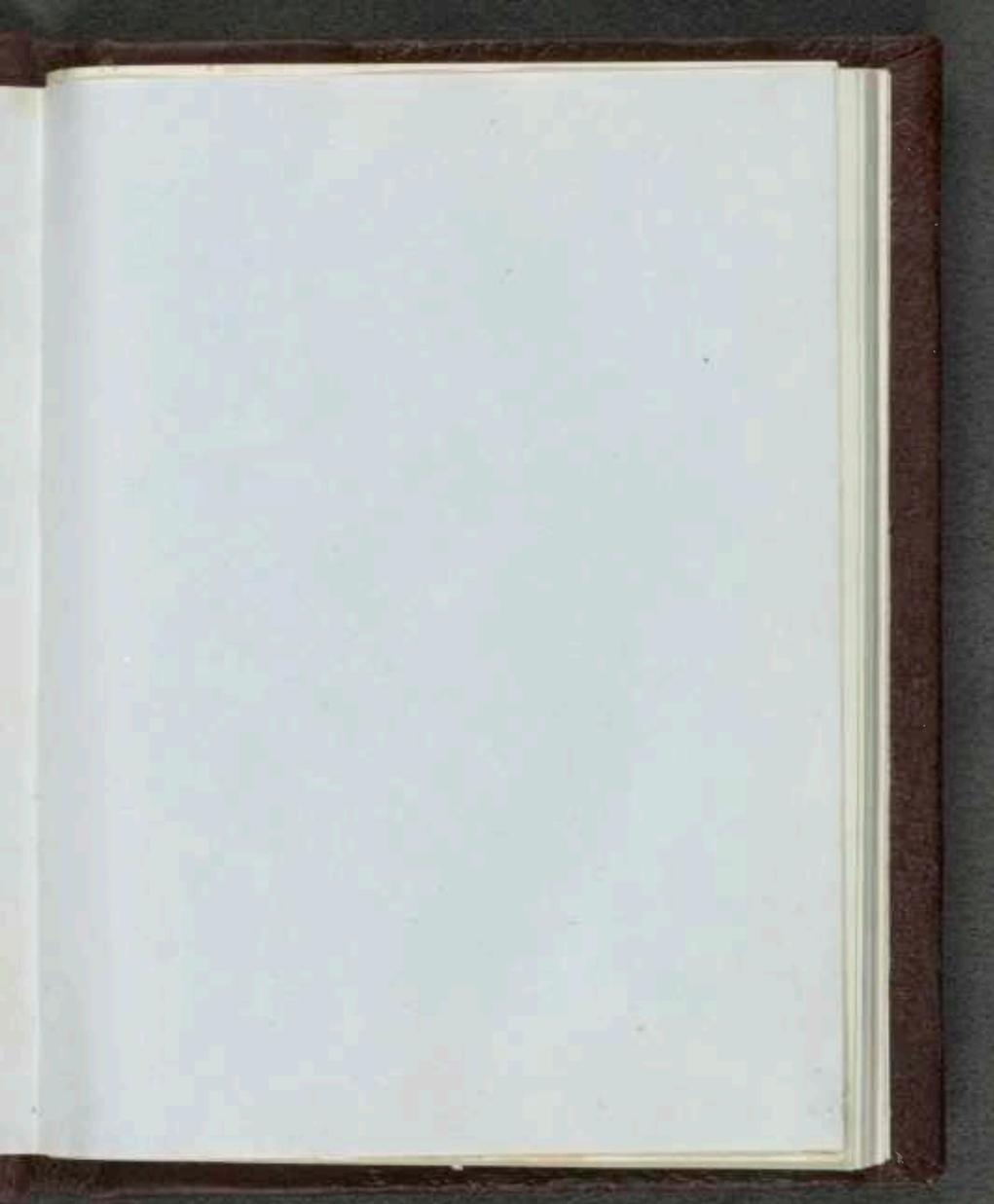
卷之三

مطابع هیئت الاستعلامات



مطابع هيئة الاستعلامات







I A W

LL

KRM  
2064  
.51971  
.A6  
1971a  
Copy 1